Al-Qentar Journal for Economic Studies and Entrepreneurship

Economic and entrepreneurship studies series

تاريخ استلام البحث 2024/12/15 تاريخ القبول 2024/2/28

أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

الدكتور صالح زكي احمد عقايلة

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان ضمن المستويات الإدارية العليا والوسطى والبالغ عددهم (414)، تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة منهم، وبواقع (223) موظفاً، وزعت عليهم أداة الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً من خلال برنامج (Google Drive) وبواسطة إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، استرد منها (219) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، شكلت العينة الحقيقية للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود مستوى مرتفع لكل من تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) والأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) في رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: استمرار البنوك التجارية الأردنية بالاهتمام بأبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) والعمل على تعزيزها؛ لتحقيق مستوى مرتفع من الأداء المالي، وزيادة الكفاءة والفاعلية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف.

الكلمات المفتاحية: معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) – الأداء المالي – البنوك التجارية الأردنية.

Abstract

The Impact of Applying the Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS 7) on Raising the Efficiency of Financial performance in Jordanian commercial banks

The study aimed to identify the impact of applying the Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS 7) with its dimensions (disclosure of credit risks, disclosure of liquidity risks, disclosure of market risks) on raising the efficiency of financial performance in Jordanian commercial banks. The study relied on the descriptive analytical approach, and the study population consisted of all employees in Jordanian commercial banks in the capital, Amman, at the upper and middle administrative levels, numbering (414). A simple random sample of them was relied upon, with (223) employees, to whom the study tool (The questionnaire was submitted electronically through the Google Drive program and through the Human

2/28/2024

Resources Department in Jordanian commercial banks, from which (219) valid questionnaires were retrieved for the purposes of statistical analysis, forming the real sample for the study. The study reached a set of results, the most important of which are: There is a high level of both the application of the Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS7) and financial performance in Jordanian commercial banks, and the presence of a statistically significant effect of the dimensions of the Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS 7) in raising performance efficiency. Finance in commercial banks. The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: Jordanian commercial banks continuing to pay attention to the dimensions of the Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS 7) and working to strengthen them; To achieve a high level of financial performance, and increase efficiency and effectiveness, leading to achieving goals.
.

Keywords: Financial Instruments Disclosure Standard (IFRS 7) - financial performance - Jordanian commercial banks.

1- المقدمة

أدت التغيرات السريعة التي ألمت بعالم المال والأعمال إلى ظهور ونمو وتطور أدوات مالية وأدوات إئتمان إتصفت بارتفاع نسبة المخاطرة فيها، الأمر الذي دفع ببعض البنوك محاولة نقل هذه المخاطر إلى خارج الميزانية، مما زعزع ثقة مستخدمي القوائم المالية وأثر سلباً على الأداء المالي لهذه البنوك، (السامرائي، 2019). وتلعب المحاسبة دورا هاما في الإقتصاد الدولي والمحلي، حيث سعت إلى إصدار معايير محاسبية خاصة للحكم على قواعد العرض والإفصاح في التقارير والبيانات المالية بسبب الدور البارز الذي تلعبه في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات وتسهيل مهمتهم في اتخاذ القرار (وهيب، 2019). وقد أولت المعايير الدولية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية Internal Accounting Standards committee (IASC) عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن الأدوات المالية، فأصدرت المعيار IFRS7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها.

وتعد عملية تحسين الأداء المالي إحدى الممارسات التي تتبعها إدارة البنوك منذ زمنٍ بعيد وهي وسيلة دراسة قدرة الوحدات الاقتصادية على إنجاز أهدافها وتحقيق ما هو مخطط لها خلال مدة معينة(Dieste & and Garza-Reyes, 2021)، حيث تعمل مقاييس تقييم الأداء على تزويد الإدارة العليا في البنوك التجارية بالبيانات والمعلومات اللازمة للقيام التي تساعدها في وضع السياسات وبالاعتماد على المعايير وتمكنها في كيفية استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة واستثمارها بأفضل وجه، كما وتساهم في الكشف عن نقاط الخلل والضعف في أنشطة الوحدات الإدارية وتحليل أسباب ذلك والكشف عن مواطن الانحرافات بصورة سريعة وإجراء تحليل شامل لها وبيان أسبابها.

2- مشكلة البحث

تزداد حاجة مستخدمي القوائم المالية في البنوك التجارية إلى معلومات موثوقة تتصف بدرجة عالية من الصدق والشفافية، تسهم في تقييم أداء البنك المالي وغير المالي، لإتخاذ قرارات مالية ملائمة تساعدهم في ترشيد قراراتهم الإقتصادية. من هنا ظهرت مشكلة الدراسة المتمثلة في الكشف عن واقع الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية في ظل تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS 7، مما يقلل من مستوى التضليل لمستخدمي هذه القوائم، الأمر الذي يدعمهم في بناء قرارات إستثمارية تساعدهم في تحقيق أهدافهم المنشودة. حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما أثر الإلتزام بالمعيار IFRS 7 (الأدوات المالية: الإفصاحات) على كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل توجد علاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
2. هل توجد علاقة بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
3. هل توجد علاقة بين الإفصاح عن مخاطر السوق وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

3- أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في زيادة المصداقية التي تعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية وتلبي احتياجاتهم وتمكنهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة وملائمة بعيدة عن التضليل. الأمر الذي يؤثر مباشرةً على الأداء المالي للمنشآت الإقتصادية بشكلٍ عام، والمنشآت المالية والمصرفية بشكلٍ خاص، بحيث يعتبر الإفصاح المحاسبي بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه مستخدمو القوائم المالية وصانعوا القرار في البنوك التجارية والإسلامية التي تعتبر إحدى هذه المنشآت، ونظراً لتعدد وتنوع الأدوات المالية المستخدمة في المؤسسات المصرفية، ازدادت حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية مما دعا إلى زيادة الاهتمام بتقييم هذه الأدوات وعرضها وتصنيفها والإعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها، الأمر الذي يزيد من مصداقية وشفافية القوائم المالية المعروضة ويعزز ثقة مستخدميها فيها، مما ينعكس بصورة إيجابية على أدائها المالي.

4- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مايلي:

1. التعرف على متطلبات معيار الإبلاغ المالي: IFRS 7 الأدوات المالية - الإفصاحات.

2. بناء تصور واضح حول مؤشرات وشروط ووظائف وعناصر تقويم الأداء المالي.
3. دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار IFRS7 ورفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية.

5- أنموذج وفرضيات البحث

الشكل (1) انموذج الدراسة

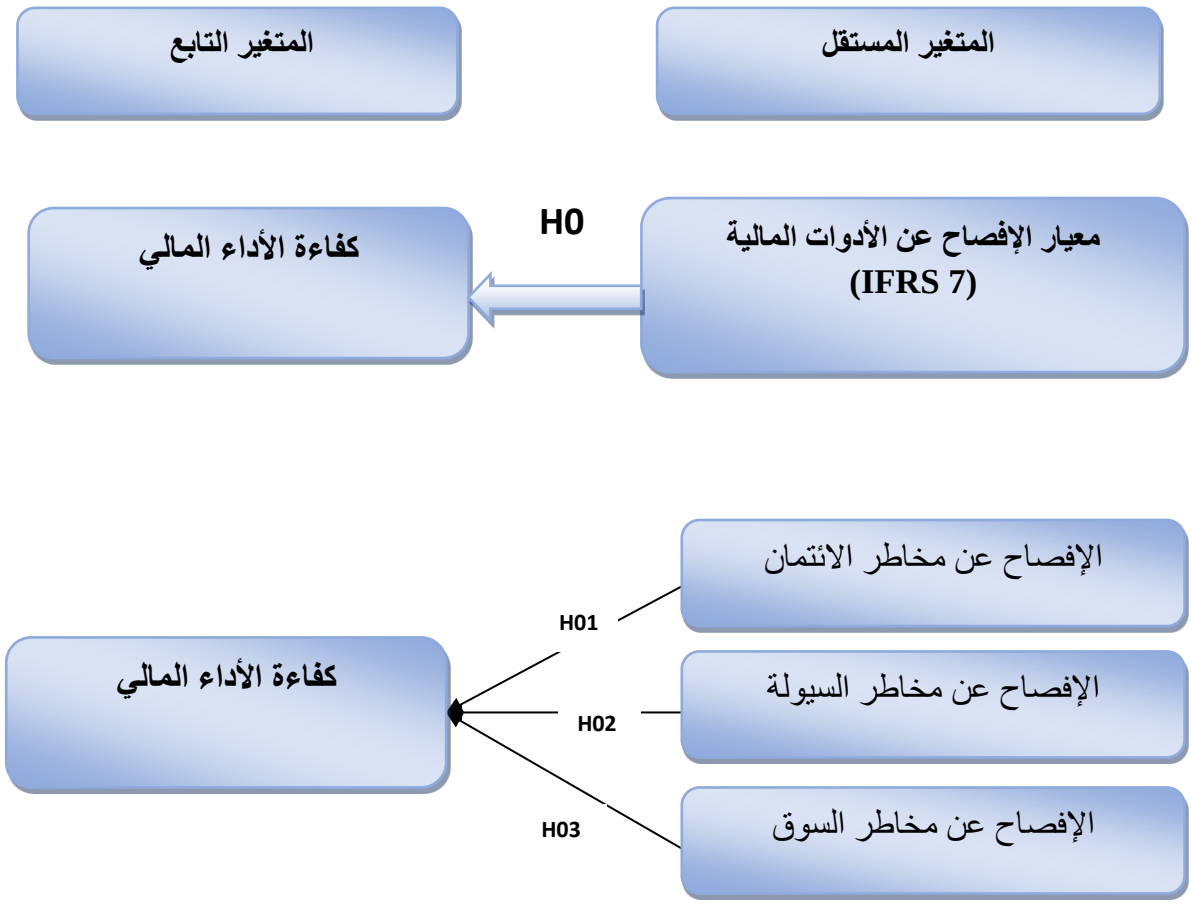

المصدر من إعداد الباحث: بالإعتماد على (خلف وكندري، 2020).

6- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق) وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

ولإختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

H01. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر الأئتمان وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

H02. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

H03. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السوق وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

7- التعريفات المفاهيمية

المتغير المستقل (معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7)): هو معيار التقارير المالية الدولية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .(IASB) والذي يتضمن مجموعة من الإفصاحات بما يتعلق بالأدوات المالية المتبعة في البيانات المالية الخاص بهم، حيث تم إصدار المعيار في الأصل في أغسطس 2005 وأصبح قابلاً للتطبيق في 1 يناير 2007، ليحل محل المعيار المحاسبي السابق المعيار المحاسبي 30، الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، واستبدال متطلبات الإفصاح الخاصة بـ المعيار المحاسبي، 32. الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (السامرائي، 2019).

ويتفرع منه الأبعاد التالية:

- ✓ مخاطر الإئتمان: المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها (جعارات، 2017).
- ✓ مخاطر السيولة: المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالمطلوبات، ويطلق عليها مخاطر التمويل.
- ✓ مخاطر السوق: المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية (أبو نصار، 2018).

المتغير التابع (الأداء المالي): هو عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسئول عنها (Senn, & Giordano-Spring, 2020).

8- حدود البحث

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على توضيح أثر معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 (الأدوات المالية – الإفصاحات) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية في الأردن.

الحدود البشرية: مدراء، مساعد مدير، رؤساء الأقسام، موظفين.

الحدود المكانية: ستقتصر هذه الدراسة البنك العربي وفروعه في محافظات إقليم الوسط.

9- الدراسات السابقة

من خلال البحث في الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة أو ببعض الجوانب حصل الباحث على مجموعة من الدراسات التي يمكن اعتمادها كأساس علمي للانطلاق في إجراء الدراسة، وكانت كالآتي:

دراسة Tahat et al., (2016)، بعنوان:

"The impact of IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إفصاحات الأدوات المالية IFRS 7 المقدمة من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7، مقارنة بتلك المقدمة بموجب معايير المحاسبة الدولية IAS 30، IAS 32. وقد قام الباحثون بإختيار عينة مكونه من 82 شركة مدرجة في سوق عمان المالي، وإنشاء قائمة مرجعية لمؤشر الإفصاح لقياس المعلومات المقدمة من عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن عددًا كبيراً من الشركات الأردنية المدرجة قدمت مستوى أعلى من المعلومات المتعلقة بالوسيط المالي بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 7 على وجه التحديد، كما وقد قدمت شركات العينة 47% من عناصر مؤشر الإفصاح بعد تنفيذ IFRS 7 مقارنة بنسبة 30% بموجب معايير المحاسبة الدولية IAS 30، IAS 32. بالإضافة إلى ذلك، أظهر التحليل الصناعي للإفصاح عن المؤسسات المالية أن أعلى مستوى من الإفصاح تم توفيره من قبل الشركات في القطاع المصرفي خلال الفترتين اللتين تقعان بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، وأظهرت بعض مكونات الإفصاح في الميزانية العمومية والقيمة العادلة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية داخل وعبر القطاعات بعد تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 ، مما يشير إلى أن المعيار الجديد ربما عزز قابلية هذه المعلومات للمقارنة.

دراسة DHAR & PRANAM (2016)، بعنوان:

"RISK DISCLOSURE BY SELECT INDIAN BANKS WITH REFERENCE TO IFRS 7 / IND AS-32".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الإفصاحات عن مخاطر السوق والائتمان والسيولة لعينة من البنوك الهندية في تقاريرها السنوية 2012-2013. من خلال إنشاء إطارين لمؤشر الإفصاح وتطبيقهما على التقارير السنوية. وقد تم فيها فحص كمية ونوعية عمليات الإفصاح عن المخاطر. ونظرًا لأن نتائج البحث التجريبي أظهرت وجود اختلافات في درجات الإفصاح بين البنوك، فقد تم تطوير العديد من الفرضيات بناءً على نظرية التكلفة السياسية وحقيقة أن التنظيم الجديد للإفصاح عن المخاطر (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7) قد تم إدخاله في عام 2007، وقد تم فحص

العلاقات الآتية: (1) كمية ونوعية الإفصاحات، (2) الإفصاحات وحجم البنك، (3) الإفصاحات وربحية البنك وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على الإفصاح عن المخاطر في قطاع لم يتم فحصه إلا من قبل عدد قليل من الباحثين، بالإضافة إلى أنها توفر أساسًا سليمًا للبحوث المستقبلية مثل أبحاث سوق رأس المال ودراسات الأحداث والدراسات السلوكية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر.

دراسة Agyei- Mnsah (2017)، بعنوان:

"The relationship between corporate governance mechanisms and IFRS 7 compliance: evidence from an emerging market"

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) ومدى وجودة ومحددات الامتثال للإفصاح عن المخاطر في ظل هذا المعيار من قبل الشركات المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية، حيث تضمنت عينة الدراسة 90 شركة على مدى ثلاث سنوات (2011 – 2013). وقد تم فحص كل تقرير سنوي بشكل فردي وتحليله للحصول على مدى وجودة مؤشر الإفصاح عن مخاطر الشركات. كما تم إجراء التحليل الوصفي لتوفير الإحصائيات الخلفية للمتغيرات التي تم فحصها، تبعه تحليل الانحدار. وأظهرت نتائج التحليل أن مدى الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 على مدى السنوات الثلاث بلغ في المتوسط 53%، وهي نسبة منخفضة جداً، وبلغت جودة الإفصاحات 33%، وهي أيضاً نسبة منخفضة. وأشارت نتائج الانحدار إلى دور المدير غير التنفيذي المرتبط بشكل كبير وإيجابي بمدى الامتثال للإفصاح عن المخاطر بموجب IFRS 7، كما وُجد أن حجم مجلس الإدارة أيضاً مرتبط بشكل كبير وإيجابي بجودة الامتثال للإفصاح عن المخاطر.

دراسة السامرائي (2019)، بعنوان:

"أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصرف، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام المصارف التقليدية البحرينية- قطاع التجزئة بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، وكذلك قياس أثر ذلك الالتزام على الأداء المالي لتلك المصارف. ولتحقيق تلك الأهداف تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على استمارة استقصاء مكونة من 27 فقرة من فقرات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) لتحديد المصارف الملتزمة بمتطلبات ذلك المعيار، ثم قياس أثر التزام المصارف البحرينية بمتطلبات المعيار المذكور على الأداء المالي لها. ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: تلتزم المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 7، وكذلك يوجد أثر لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية في جميع محاوره على الأداء المالي مقاسا بنسبة معدل العائد على الأصول .وأخيرا أوصى

البحث بالعمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في المصارف التقليدية في مملكة البحرين بأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي وأثرها على الأداء المالي للمصارف ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7.

دراسة الملاح (2019)، بعنوان:

"تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر و أثرها على الأداء المالي".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي من خلال إجرائها على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. وتم إختيار عينة مكونة من (٣٦) شركة مسجلة في البورصة المصرية. وقد إستخدم الباحث المنهج التحليلي لفحص التقارير السنوية للشركات في الفترة 2016 – 2018، لاختبار فرضيات الدراسة التي تعكس العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر، وتأثير الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للشركات. وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تحليل النتائج. ونتج عن الدراسة ان الإفصاح عن المخاطر في عينة الدراسة في الفترة المختارة كان محدود للغاية، وأن أكثر أنواع الإفصاح شيوعا هو الإفصاح عن المخاطر المالية. وأوصى الباحث بضرورة وجود خطوطة مهني منظمة تتولى وضع معيار محدد للإفصاح عن المخاطر لتنظيم المعالجة المحاسبية، وإلزام الشركات بالإفصاح الإلزامي والاختياري عن المخاطر المالية وغير المالية.

دراسة Tabash (2019)، بعنوان:

"دراسة تطبيقية حول العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي للمصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة"

هدفت الدراسة إلى البحث في مستوى الإفصاح عن أداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتم جمع البيانات من خلال الإطلاع على التقارير السنوية والبيانات المالية لجميع البنوك الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفرة (2009 – 2013). وقد تم إستخدام العائد على الأصول كبديل لاداء البنوك الإسلامية، ومؤشر الإفصاح للتعبير عن إفصاح البنوك الإسلامية. كما تم استخدام المتغيرات المحددة مسبقًا في الدراسة مثل الحجم والودائع ونسبة الإستثمارات ورأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أهمية للعلاقة بين الأداء والإفصاح في البنوك الإسلامية الإماراتية، حيث أن البنوك الإسلامية ذات مستوى إفصاح أعلى، تمتلك أداء تشغيلي أعلى، والعكس صحيح، حيث أن البنوك الإسلامية ذات معايير الأداء العالية، تُفصح عن المزيد من المعلومات للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية. بالإضافة إلى إن الأداء له تأثير كبيرعلى تقليل تكلفة حقوق الملكية وزيادة قيمتها السوقية.

دراسة إبراهيم (2020) بعنوان:

"أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الأداء المالي المستقبلي".

هدفت هذه الدراسة التعرف على الاختلافات الموجودة في مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة لدى الشركات، والتعرف على تأثيره بأبعاده المختلفة (البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والحوكمي) في تحسين معدلات الأداء المالي المستقبلي للشركات، وقد أجريت الدراسة على جميع شركات البتروكيماويات المدرجة بالبورصة السعودية وعددها 47 شركة، خلال عامي 2017 و.ونتج عنها وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة

بأبعادها المختلفة بين الشركات المشمولة بالدراسة، وأوصى الباحث بضرورة اهتمام الشركات بتحسين مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة لتأثيره الإيجابي على الأداء المالي المستقبلي للشركات، وإصدار تقرير منفصل للاستدامة ضمن تقاريرها المالية في ضوء أحدث الإرشادات.

دراسة إبراهيم (2020)، بعنوان:

"أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالية والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية".

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية. وقد قام الباحث بالبحث في مجموعة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراسته للتوصل إلى جوانب الشبه والإختلاف مع تلك الدراسات. واستطاع التوصل إلى ثلاثة مقاييس للدلالة على الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة تمثلت في الإفصاح عن الحوكمة، والإفصاح عن المسئولية الاجتماعي، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، كما وتوصل الباحث إلى أن هذه المقاييس تؤثر مباشرةً على الأداء المالي والتشغيلي للشركات. ومن خلال التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة تبين وجود تأثير سلبي ومعنوي للمتغير المستقل في الإفصاح عن حوكمة الشركات، حيث ظهرت قيمة معامل الانحدار (044-) وتعني أنه كلما زاد الإفصاح عن حوكمة الشركات كلما انخفض معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي، وأوصى الباحث من خلال دراسته بضرورة سن القوانين والتشريعات من قبل الحكومة لتنظيم عملية الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة وتنمية الوعي لدى الأطراف المستفيدة بأهمية الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة ودورها في تحليل الأداء المالي والتشغيلي للشركات.

دراسة ابوماضي (2020)، بعنوان:

"أثر الافصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى الافصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك المدرجة في البورصة الفلسطينية، حيث تم قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام مقاييس (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الأرباح)، كما تم قياس كفاءة الأداء الاداري باستخدام (كفاءة الإدارة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق)، بينما تم قياس مستوى الافصاح غير المالي باستخدام نموذج معد خصيصاً لهذا الغرض في ضوء معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وتعليمات سلطة النقد وهيئة سوق المال الفلسطينية، وذلك لمعرفة مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمعايير الإفصاح. حيث تم جمع البيانات من كافة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها 6 بنوك حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين، وهي عبارة عن بنكين إسلاميين، و(4) بنوك تجارية، للفترة (2012-2018). وقد أظهرت نتائج الباحث مستوى متوسط من الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة

فلسطين، كما أظهرت النتائج وجود أثر عكسي للإفصاح غير المالي على مؤشرات (كفاية رأس المال، وكفاءة الإدارة)، بينما كان الأثر طردياً على (جودة الأرباح)، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر للإفصاح غير المالي على مؤشرات (جودة الأصول، والحساسية إتجاه مخاطر السوق). وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح غير المالي لما له من إنعكاس على المستثمرين، وزيادة الثقة في القوائم المالية للبنوك، وخفض درجة تضارب المعلومات بين المستثمرين والادارة.

دراسة لباز، زرقط (2020) بعنوان:

"إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات المعيار المالي الدولي الأدوات المالية – الإفصاحات (IFRS 7)".

هدفت الدراسة إلى تأكيد أهمية الإفصاح الداخلي، ودوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث ركزت على الإفصاح عن المخاطر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7 ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانه لتحديد أثر الإفصاح حسب متطلبات هذا المعيار في إدارة المخاطر في البنوك التجارية من وجهة نظر فئات عينة الدراسة المستهدفة. وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مزيدا من الإفصاح عن المخاطر يعني مزيدا من الاهتمام بالمخاطر وليس العكس، أي يزيد من تحسين ادارة المخاطر. وقد اتفق افراد العينة المدروسة على ان الإفصاح عن المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 له تأثيرإيجابي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

دراسة Aldhamari et al (2020)، بعنوان:

تأثير لجنة الارتباط السياسي والمخاطر على الأداء المالي للشركات: دليل من الشركات المالية في ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين فعالية لجنة المخاطر (RC) وأداء الشركات في السياق الماليزي. كما يستكشف ما إذا كان الارتباط السياسي له تأثير على العلاقة، حيث تم استخدام تحليل المكونات الأساسية، درجة عامل لسمات RC لتوضيح فعالية RC. كما أنه يستخدم كلاً من المحاسبة وأداء السوق لقياس أداء الشركة، باستخدام عينة من الشركات المالية من 2004 إلى 2018، توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها أن أداء كل من المحاسبة والسوق أعلى بالنسبة للشركات التي لديها اتفاقية إقامة فعالة. كما وجد أن فعالية RC في مراقبة وإدارة المخاطر أكثر وضوحًا بالنسبة للشركات المرتبطة سياسيًا (PCFs). في مزيد من الاختبارات، ويُظهر التحليل الإضافي أيضًا أن PCFs التي لديها منسقون المقيمون المنفصلون وكذلك الأكبر حجمًا تتمتع بأداء محاسبي أعلى وأداء سوقي أعلى. نتائج هذه الدراسة قوية لمخاوف التجانس.

دراسة Mnif & Gafsi (2020)، بعنوان:

"منظور نظرية الطوارئ على تحليل الإفصاح عن محاسبة الحكومة المركزية في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ".

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مدى المعلومات المالية للحكومة المركزية التي تم الإفصاح عنها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاق (IPSAS) والتحقيق في العوامل البيئية التي تؤثر على هذا المستوى، بالاعتماد

على إطار نظرية الطوارئ، حيث تم استخدام قائمة مرجعية ذاتية الإنشاء تتكون من 116 عنصرًا لقياس مستوى الإفصاح وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل 100 كيان من القطاع العام من مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم خلال الفترة 2015-2017. تم استخدام انحدارات اللوحة، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها ظهور اختلافات كبيرة في مستويات الامتثال للإفصاح عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عبر الدول. إنها تكشف عن تأثير إيجابي لدرجة الانفتاح الحكومي (الثقافة السياسية)، وجودة الإدارة العامة والإدارة والخبرة السابقة مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في القطاع العام على هذا المستوى، في حين أن الحكومة الوضع المالي هو عامل غير مهم.

دراسة الشمري، (2020)، بعنوان:

مخاطر السيولة وعلاقتها و أثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على المخاطرة بشكلها العام ومخاطرة السيولة بشكلها الخاص والتي تتعرض لها المصارف الإسلامية وما هي العلاقة والآثار المترتبة عنها لسيولة وربحية المصرف، إذ تم اختيار المصرف الإسلامي الوطني العراقي كعينة للدراسة، وقد تم استخدام البيانات المتوفرة عنه والاستفادة منها في قياس مخاطرة السيولة المصرفية التي يتعرض لها المصرف عينة الدراسة للفترة من 2011-2017، حيث تكمن مشكلة الدراسة في بيان أهم المعوقات التي يعاني منها والتي لها المساس الكبير في انسيابية عمله اليومي إلا وهو مجالي السيولة والربحية التي استعان فيها الباحثين بمؤشراتهما في التحليل، ومن ثم تم اختبارها بواسطة اختباري (F , P – Value) وبيان الأثر من خلال معامل التحديد (R2) باستخدام تحليل التباين(ANOVA) ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة بين مخاطرة السيولة وبين سيولة وربحية المصرف.

دراسة مرزوق (2020)، بعنوان:

تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي، فقد تمثل مجتمع الدراسة من كافة البنوك المصرية والسعودية، كما تمثلت عينة الدراسة من البنوك المقيدة في البورصة المصرية وعددها 9 بنوك، والبنوك المقيدة في البورصة السعودية وعددها 12 بنكا، وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار كولمجروف سمرنوف، والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، واستخدام أسلوب معامل الارتباط لبيرسون، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية.

10- الإطار النظري

المحور الأول: معيار الإبلاغ المالي IFRS 7: الأدوات المالية - الإفصاحات.

أشار السامرائي (2019) إلى أنه تم إصدار المعيار IFRS 7 فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناجمة عن التعامل معها ليلغي بإصداره كافة البنود المتعلقة بالإفصاحات عن الأدوات المالية من المعيار IAS 32، كما والمعيار IAS 30، المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

ويتضمن معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 متطلبات الإفصاح الآتية (جعارات، 2017):

- ✓ أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي.
- ✓ السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية.
- ✓ التحوط للمخاطر الذي يتعلق بالأدوات المالية وكيفية إدارتها.
- ✓ قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة.
- ✓ إضافة متطلبات إفصاح جديدة بأهداف المنشأة وسياساتها وعملياتها لإدارة رأسمالها وتحيد ما تم إعتباره رأس مال ومدى إلتزام المنشأة بمتطلباته.

يدخل في نطاق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7)) جميع أنواع الأدوات المالية وعقود الشراء أو بيع البنود غير المالية والتي يمكن سدادها نقداً أو بإستخدام أي أداة مالية أخرى والمشتقات في الحقوق في الشركات التابعة والزميلة أو العقود المشتركة، (Mnif, and Gafsi, 2020).

كما يدخل في نطاق المعيار الأدوات المالية التي تأخذ شكل عقد التأمين أو إعادة التأمين (فقط ما يتعلق منها بتحويل المخاطر المالية). ويستثني المعيار IFRS 7 الإستثمار في الشركات التابعة التي تدخل في نطاق المعيار IFRS 3، والمعيار IAS 27، والإستثمارات في الشركات الزميلة والعقود المشتركة والتي تدخل في نطاق المعيار IAS 28، (Nalukenge ,2019). كما يستثني المعيار حقوق الموظفين ومطلوباتهم بموجب خطط منافع الموظفين والتي تدخل في نطاق المعيار IAS 19، وعمليات الدفعات المرتكزة على الأسهم (IFRS 2)، والحقوق والمطلوبات التي تظهر بموجب عقود التأمين التي تدخل في نطاق المعيار IFRS 3، إضافةً إلى إستثنائه عقود الإعتبارات الطارئة في إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار IFRS 3، والعقود التي تتطلب دفعات نقدية على أساس المتغيرات الجيلوجية أو أي متغيرات مادية أخرى يتضمنها المعيار IAS 39 (Mnif and Borg, 2020). وتعود المنفعة بشكلٍ واضح من قيام البنوك التجارية الإلتزام بمعيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على مستخدمي القوائم المالية والبيانات المالية، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي التزام البنوك بمقتضيات الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية إلى تسهيل مهام مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على طبيعة أعمالها، بما في ذلك مقارنة أداء البنك بالبنوك المماثلة مما يسهل لهم اتخاذ القرار الرشيد (Mnif, and Gafsi, 2020).

ويسهم معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) في توفير معلومات محاسبية تتصف بالصدق والشفافية، حيث يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية، ويلعب دورًا رئيسًا في نظريات المحاسبة وتمتد أثاره بكل ما يتعلق بالتقارير المحاسبية (الملاح، 2019)، لذلك يجمع المحاسبين على تبني اعتماد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) عند إعداد القوائم المالية سعياً منهم في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات بشكل سليم وملائم في ضوء المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها.

واختلفت مفاهيم الإفصاح المحاسبي بشكلٍ عام، فمن المحاسبين من ينظر إلى معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) كمعيار جوهري يقوم بإعطاء صورة واضحة وصحيحة لنتائج أعمال البنوك التجارية، ومراكزها المالية... ومنهم من يرى انه يستلزم أن تتضمن التقارير المحاسبية على كل المعلومات دون تفاصيل زائدة عن الحاجة ودون اختصار المعلومات حتى تحقق هذه التقارير الأهداف التي أنشأت من اجلها وان تكون المعلومات دون تعارض فيما بينها وشاملة لكافة مجريات الأمور (وهيب، 2019).

ويهدف معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية تقارير تتضمن معلومات شاملة وكاملة وواضحة ولا تؤدي إلى تضليل المستفيد من القوائم وأن يركز الإفصاح المحاسبي على البنود غير العادية وأن يكون شاملاً لجميع المعلومات والبيانات مع ضرورة عدم التوسع في المعلومات المفصح عنها في التقارير المحاسبية (الملاح، 2019).

وقد اشار كلاً (Senn, and Giordano-Spring, 2020) و(Mnif, and Gafsi, 2020) أن الهدف الجوهري لمعيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) يتمثل بنشر المعلومات إلى مستخدميها بشكل واضح وسليم مفهوم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الحكيمة، وان تضيف تقارير الإفصاح المحاسبي رؤية جديدة إلى صناع القرار، حيث يعتبر الوسيلة الرئيسية التي تربط ما بين نتائج الأحداث في البنك ومستخدمي التقارير المالية التي تمثل مخرجات المحاسبة والمدخلات الضرورية.

أبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7)

أشار كلاً من عبدالحميد (2020) وكجي (2018) وهاشم (2020) والعمار (2020) إلى أن أبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) تتمثل بالآتي:

- المخاطر الائتمانية Credit Risk: يقصد بها احتمالية عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه البنك، مما يؤدي حدوث تغيرات على رأس المال، وتعرض المحفظة الائتمانية للبنك للخسائر، وهذا يتمثل في عقود المرابحة والإجارة أو العقود الاستثمارية، وترتبط المخاطر الائتمانية بجودة الأصول واحتمالات عد الالتزام بسداد بالقرض، ويعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية، والتي ترتبط بعدد من المخاطر الائتمانية، مثل عدم قابلية العميل أو إحجامه للوفاء بالالتزامات المترتبة فيما يتعلق بالاقتراض، التجارة، الحماية من

الخسائر، التسديد والعمليات المالية الأخرى، أو فشل البنك التجاري في تحديد جودة الأصول لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية (كجي، 2018).

- مخاطر السيولة Liquidity Risk: تظهر مخاطر السيولة في البنوك التجارية عند عدم قدرة البنك على تلبية الالتزامات المترتبة عليه للغير، مما يؤدى إلى التأثير الربحية بشكل سلبي وخاصة عند عدم توفر السيولة النقدية الفورية بتكلفة مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة في البنوك نتيجة ضعف التخطيط الجيد للسيولة النقدية مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات وكذلك أيضا عند سوء توزيع الأصول على الاستخدامات والتحول المفاجئ للعديد من الالتزامات العرضية إلى التزامات فعليه، (هاشم، 2020). وأشار عبدالحميد (2020)، أن للسيولة النقدية مفهومان هما:

✓ المفهوم الكمي (STCOK CONCEPT): هي أن تكون السيولة عبارة عن كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما.

✓ مفهوم التدفق (FLOW CONCEPT): هي ان تكون السيولة عباره أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، ويقوم بالعملاء بتسديده من التزاماتهم تجاه البنك.

- مخاطر السوق Market Risk: هي المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة الحالية أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغير في أسعار السوق، حيث ترتبط بسياسات وسلوك السوق، حيث تشتمل أربعة أنواع من المخاطر هي (مخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأوراق المالية، ومخاطر أسعار السلع والخدمات) (العمار، 2020).

المحور الثاني: الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن ركيزة أساسية لتشجيع اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحفيز المستثمرين (Aldhamari et al, 2020)، والتعرف على التحديات والانحرافات ومعالجتها من خلال مجموعة من المؤشرات التي توجه الإدارة العليا لسرعة التصرف في حال حدوثها، سواء كانت متعلقة بالسيولة النقدية أو الربحية أو الديون أو القروض أو مشاكل العسر المالي بالتالي يمكن إعتباره وصفاً لوضع البنك الحالي ومقياساً لأدائه (صلاح، 2020).

وتهدف مؤشرات الأداء المالي في البنوك بشكلٍ عام إلى تقييم أدائها من خلال وضع يدها على نقاط القوة والضعف الموجودة لديها، حيث تتولى عملية المتابعة والتقييم تحديد أنشطة البنك وأوضاعه وتتبع فعالية أدائه وتوجيهه في

الاتجاه السليم للمساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة للحفاظ على الاستمرارية والنمو والمنافسة (Aldhamari et al , 2020)، وغيرها من الأهداف التي يمكن تلخيص أبرزها بالآتي:

- ✓ مساعدة الإدارة العليا من متابعة ومعرفة الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة بالبنك وتؤثر على أنشطته (الريان، 2020).
- ✓ مساعدة الإدارة العليا في تنفيذ عمليات التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم (صلاح، 2020).
- ✓ يساعد المستثمرين في عمليات تفسير البيانات المالية من خلال إجراء عمليات المقارنة والتحليل لإتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة (ابراهيم، 2017).
- ✓ مساعدة ذوي العلاقة من متابعة أعمال المنشأة الإقتصادية ورصد الإنحرافات ومعالجة الأخطاء من خلال إتخاذ الإجراءات التصحيحية ذات العلاقة (أبو ماضي، 2020).

وقد أشار إبراهيم (2017) إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تقويم ورفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية، يمكن تلخيصها بالخطوات الآتية:

- ✓ الرجوع إلى الموازنات التقديرية والقوائم المالية والتقارير السنوية ذات العلاقة بأداء الشركة خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ اختيار واحتساب مقاييس تقويم الأداء مثل نسبة السيولة، نسبة الربحية، نسب الرفع المالي، نسب التوزيعات.
- ✓ صياغة التوصيات المناسبة إعتماداً على نتائج مقاييس الأدء.

معايير تقييم الأداء المالي

عرفها عبد الوهاب (2018) بأنها معدلات قياسية تستطيع إدارة المنشأة الإقتصادية الإسترشاد بها كأساس للتقييم والمرجعة. ويرى عبد الوهاب (2018) بأن مؤشر الأداء هو عبارة عن قيمة مميزة تستخدم لقياس المخرجات أو النتائج لتحديد ما تم تحقيقه من نتائج مالية أو غير مالية، وتقسم إلى (Freeman, 2012):

- ✓ مؤشرات المخرجات التي تركز على مستوى الإنتاج، وتقيس ما تم تحقيقه.
- ✓ مؤشرات النتائج، التي تقيس مدى تحقيق النتائج المطلوبة.

مقاييس كفاءة الأداء المالي في البنوك (أبو ماضي، 2020)

1- **كفاية رأس المال:** يعرف رأس المال في البنوك على أنه مجموع الأموال التي تحصل عليها المنشآت المالية من أصحاب المشروع من بدء تأسيسه وأي إضافات أو تخفيضات تطرأ عليه من فترات لاحقة. وبالرجوع إلى المعايير الدولية فإن كفاية رأس المال هي تحقيق التوازن بين المخاطر المتوقعة ورأس المال. ويُصاغ مؤشر كفاءة رأس المال حسب ما إعتمدته معايير لجنة بازل (Basel 2) بالمعادلة الآتية:

مؤشر كفاءة رأس المال = رأس المال الإجمالي (الأساسي + المساند)

مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل.

2- **جودة الأصول:** حيث تعتمد مؤشرات المصداقية والموثوقية المتعلقة برأس المال بجودة الأصول والتي يمكن قياسها بالمعادلة الآتية:

جودة الأصول = القروض غير العاملة / إجمالي الأصول.

3- جودة الأرباح: وتُقاس من خلال البحث في مدى خاو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، بالإعتماد على قيس المستحقات للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، وتُقاس بالمعادلة الآتية:

جودة الارباح = صافي الدخل/ إجمالي الأصول.

البنوك التجارية

تخضع جميع أعمال البنوك التجاريّة لرقابة البنك المركزيّ. وتصنّف وظائف البنوك التجاريّة إلى نوعين: التقليدية والحديثة، حيث إنّ الوظائف التقليدية تتضمن قبول الودائع من خلال قيام البنوك التجاريّة بقبول الودائع بعدة أنواع، والعمل على منح القروض، فتعمل البنوك التجارية على توظيف مواردها من خلال قروضها الممنوحة للعملاء، والاستثمارات المتنوعة مع مراعاة المبادئ الأساسية لتوظيف أموال البنك والتي تتمثل بالربحية والسيولة والضمان، أما الوظائف الحديثة فقد نَشأت لاتساع أعمال البنوك التجارية والعمل على زيادة نشاطها، مما أدى إلى تغير النظرة إلى البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال والإقراض إلى منظمة كبيرة تعمل على تقديم الخدمات البنكية، ومن أهم الوظائف الحديثة: تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومن ثمّ مشاريعهم التنمويّة؛ ذلك لتنمية ثقتهم بالبنك، والعمل على الإسهام في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى، ومحاولة تحصيل الأوراق المالية التجارية لصالح العملاء، وخدمات البطاقات الائتمانية، بالإضافة إلى شراء العملات الأجنبية وبيعها وتحويل العملة للخارج (الفتلي، 2014).

الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية

من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية، وتمويل الاسكان الشخصي وهو ما يتضمن الائتمان وسداد المدفوعات عن الغير وخدمات البطاقات الائتمانية فيما يخص الائتمان، وأيضاً تحصيل الفواتير الخدمية المتنوعة من ناحية حسابات تعمل على فتحها المؤسسات المعنية، ويتم ايداع قيمة الفواتير من قبل المشتركين ومن ثم يتم تحصيل الأوراق المالية (جبار، 2017). وتمتلك البنوك بشكل عام مصادر تمويلية عديدة كالمصادر الداخلية والتي تشمل على رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة التي تتضمن الاحتياطي الاجباري والاختياري، ومن ضمن هذه المصادر المخصصات المتنوعة مثل: مخصص الديون المشكوك فيها

والمخصصات الاستهلاكية والأرباح غير الموزعة، والعمل على تساوي الأموال الخاصة بالبنك من خلال أخذ الفرق ما بين موجودات ومطلوبات البنك، ومن ضمن المصادر الأخرى المصادر الخارجية والتي تشمل على القروض واعادة الخصم والتسهيلات الائتمانية الخارجية، بالإضافة لمصادر التمويل الأخرى والتي تتضمن القروض المتبادلة ما بين البنوك المحلية والتأمينات المختلفة وودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية والشيكات برسم الدفع (شاهين، 2010).

11- منهجية البحث (الطريقة والإجراءات)

نوع وطبيعة البحث

يعد هذا البحث من الدراسات الإيضاحية (Explanatory) من حيث الغرض، كما تُعَد دراسة تطبيقية (Applied) من حيث الطبيعة؛ وذلك لأنها تربط بين السبب والأثر حيث تهدف إلى دراسة تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) وأثره في رفع كفاءة الأداء المالي بأبعاده مجتمعة ومنفردة في البنوك التجارية الأردنية.

الاستراتيجيات المتبعة في البحث

اعتمد هذا البحث على استراتيجية المسح/ المعاينة حيث تم اختيار عينة ممثلة عن مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على العينة حسب التشريعات الناظمة لعمل البنوك التجارية الأردنية، وتحليل البيانات المجمعة للوصول إلى النتائج.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان ضمن المستويات الإدارية العليا والوسطى والبالغ عددهم (414) حسب إحصائية جمعية البنوك التجارية لعام (2023).

عينة البحث

تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة من العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في البنوك التجارية الأردنية، وبواقع (223) موظفاً، وزعت عليهم أداة الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً من خلال برنامج (Google Drive) وبواسطة إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، استرد منها (219) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، شكلت العينة الحقيقية للدراسة.

وحدة التحليل

تشمل وحدة التحليل العاملين في الإدارة العليا والوسطى في البنوك التجارية الأردنية العاملة في العاصمة عمان، وفق المسميات الوظيفية (المديرين - مساعدي المديرين – رؤساء الأقسام).

طرق جمع البيانات

تم الوصول إلى البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال العاملين المبحوثين، واعتمدت الدراسة على مصدرين هما:

أولا: المصادر الثانوية: قام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الحالية من خلال الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية التي تتضمن الكتب والرسائل الجامعية والدوريات والدراسات السابقة والبحوث العلمية والمقالات التي تناولت الموضوع، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت والنشرات والوثائق المتعلقة بالموضوع.

ثانيا: المصادر الأولية: اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة وذلك لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، وقد ضمت الاستبانة عدداً من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة واسئلتها، كما تعكس متغيرات الدراسة وأبعادها بحيث تغطي كل متغيرات الدراسة.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبانة لقياس أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، بناء على ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة والأدب النظري. وكما يلي:

- **الجزء الأول:** الخصائص الشخصية والعملية لعينة الدراسة، وتشمل: (الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة في البنك).
- **الجزء الثاني:** يتعلق بالمتغير المستقل (تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7))، وتشمل مجموعة من الفقرات تقيس الأهمية النسبية لتطبيق تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7).
- **الجزء الثالث، يتعلق بالمتغير التابع (**رفع كفاءة الأداء المالي**)**، وتشمل مجموعة من الفقرات تقيس الأهمية النسبية للأداء المنظمي في البنوك التجارية الأردنية، من خلال ثلاثة أبعاد، تتمثل في:
  - **البعد الأول:** الإفصاح عن مخاطر الإئتمان (6 فقرات).
  - **البعد الثاني:** الإفصاح عن مخاطر السيولة (5 فقرات).
  - **البعد الثالث:** الإفصاح عن مخاطر السوق (5 فقرات).

وقد تم إعطاء كل فقرة من فقرات أداة الدراسة درجة ليتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي:

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وبناء عليه تم اعتماد المقياس التالي للحكم على المتوسطات الحسابية لمستوى التقييم:

أولاً: (أقل من 2.33) درجة منخفضة.

ثانياً: (من 2.33 – أقل من 3.67) درجة متوسطة.

ثالثاً: (من 3.67 – 5) درجة مرتفعة.

الأساليب الإحصائية المتبعة

إعتمد الباحث إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل ومعالجة البيانات المجمعة من المستجوبين (عينة البحث)، حيث تم الإعتماد على الإحصاء الوصفي للتوصل لفهم وإدراك شامل لعينة البحث والإعتماد على الإحصاء الإستدلالي لتحليل وإختبار فرضيات البحث.

- **الإحصاء الوصفي**

وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال إستخدام ما يلي:

- النسب المئوية: لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.
- الوسط الحسابي: تقيس متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة التي تقيس متغيرات الدراسة: المستقل، والتابع بابعاده.
- الإنحراف المعياري: أحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

- **الإحصاء الإستدلالي**

- إختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Linear Regression Analysis) تم إستخدامه لبيان مدى الأثر بين المتغيرالمستقل والمتغير التابع.
- اختبار كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) أو اختبار ثبات الاداة (Reliability) : تم استخدامه لقياس ثبات اداة الدراسة ودرجة الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة.

وتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والصدق الداخلي، وكما يلي:

- الصدق الظاهري (Face Validity): لأغراض التحقق من الصدق الظاهري، عرضت أداة الدراسة على المشرف وعدد من المختصين الأكاديميين في مجال المحاسبة (أساتذة الجامعات المختلفة)، لإبداء رأيهم في فقراتها من حيث صياغتها اللغوية، ومدى انتماء الفقرات لمجالاتها، وصلاحيتها للهدف الذي صممت لأجله، وتم تعديلها حسب توجهات المحكمين حيث تم تغيير وحذف بعض الفقرات، وإجراء تعديلات على صياغتها اللغوية والعلمية.

- صدق البناء (Validity): تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وإتساق فقراتها بالإعتماد على إختبار كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha)، حيث تعتبر نتيجة معامل الثبات مرتفعة كلما اقتربت القيمة من (100%)، وتكون القيمة مقبولة إذا كانت بحدود (70%)، بينما إذا كانت اقل من (60%) تعتبر ضعيفة (النجار وآخرون، 2017، 151).

حيث يوضح الإختبار درجة الإتساق الداخلي للفقرات التي تقيس متغيرات البحث، ويوضح الجدول (2.4)، درجة الإتساق الداخلي لمتغيرات البحث بالإعتماد على إختبار كرونباخ الفا (النجار، النجار والزعبي، 2013، 153; Sekaran & Bougie, 2010, 184):

قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

الرقم	المتغير و أبعاده	قيمة كرونباخ ألفا
أ	المتغير المستقل: تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7).	0.818
ب	المتغير التابع: رفع كفاءة الأداء المالي	0.846
.1	الإفصاح عن مخاطر الإئتمان	0.657
.2	الإفصاح عن مخاطر السيولة	0.765
.3	الإفصاح عن مخاطر السوق	0.671
-	الاداة ككل	0.888

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (SPSS) الاحصائي.

يوضح الجدول السابق (2.4) ان قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لعبارات المتغير المستقل قد بلغ (0.818) حيث تعطي هذه القيمة اتساقا داخليا مقبولاً وجيداً لاستجابات العينة على عبارات المتغير المستقل، وهذا يؤكد على الثبات والاتساق الداخلي للمتغير داخل المقياس. وموثوقية وامكانية الاعتماد عليه لإجراء التحليل الاحصائي للبحث.

كما يوضح الجدول السابق رقم (2.4) ان قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لعبارات المتغيرات الفرعية للمتغير التابع (مستويات الاداء) تتراوح ما بين (0.657–0.765) حيث تعطي جميع هذه القيم اتساقا داخليا جيدا لاستجابات العينة على عبارات كل متغير فرعي من ابعاد المتغير التابع، وهذا يؤكد على الثبات والاتساق الداخلي للمتغيرات داخل المقياس، كما بلغت قيمة الفا لعبارات المتغير التابع ككل (0.846)، وعليه فان جميع القيم أكبر من أو تقارب مقياس الثبات البالغ (0.70) (النجار واخرون، 2013). وهذا يؤكد الاتساق بين عبارات المتغيرات الفرعية للمتغير التابع وموثوقية وامكانية الاعتماد عليه لإجراء التحليل الاحصائي للبحث.

12- نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، وفقاً لأسئلة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، وقد جمعت البيانات من أفراد عينة الدراسة من خلال أداة الدراسة، ومعالجتها إحصائياً، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

وصف خصائص عينة الدراسة

للوصول إلى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، حيث كانت الخصائص متمثلة في البيانات الديموغرافية والوظيفية ممثلة (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في البنك). ويظهر الجدول الآتي نتائج التحليل لهذه المتغيرات.

توزيع عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	139	%63.5
	انثى	80	%36.5
	المجموع	**219**	**%100**
العمر	30 سنة فأقل	83	%37.9
	31- 40 سنة	97	%44.3
	41 –50 سنة	35	%16.0
	51 سنة فأكثر	4	%1.8
	المجموع	**219**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم وأقل	37	%16.9
	بكالوريوس	108	%49.3
	ماجستير	47	%21.5
	دكتوراه	27	%12.3
	المجموع	**219**	**%100**
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	38	%17.4
	6- 10 سنوات	110	%50.2
	11- 15 سنة	45	%20.5
	16 سنة فأكثر	26	%11.9
	المجموع	**219**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (5-1) أن معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (139) مشكلين بذلك ما نسبته (63.5%)، في حين أن الإناث لم يشكلن سوى (36.5%) وعددهن (80). كما يلاحظ أيضاً أن الفئة العمرية التي بلغت أعمارهم (51 سنة فأكثر) كانت تمثل النسبة الأقل بين الفئات العمرية في العينة وبواقع (1.8%) في حين أن الفئة العمرية (31- 40 سنة) شكلت معظم أفراد العينة إذ بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة (97) فرداً وبنسبة (44.3%)، يليها الفئة العمرية التي كانت أعمارهم (30 سنة فأقل)، وبنسبة (37.9%) ويليها الذين تراوحت أعمارهم ما بين

(41- 50سنة) وبنسبة (16.0%). أما بالنسبة للمؤهل العلمي فقد شكلت نسبة من الذين يحملون درجة بكالوريوس النسبة الأعلى بين المستويات التعليمية الأخرى حيث بلغت (49.3%)، تلاها ممن يحملون شهادة الدراسات العليا(ماجستير) وبنسبة (21.5%)، تلاها (دبلوم وأقل) وبنسبة (16.9%) وأخيراً الحاصلين على درجة الدكتوراه، حيث بلغت ما نسبتهم (12.3%) وهي أدنى نسبة في الحاصلين على المستوى التعليمي في عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة فقد بينت نتائج التحليل أن النسبة الأعلى في العينة كان لديهم من (6-10 سنوات) بنسبة مئوية بلغت (50.2%)، ثم الذين لديهم سنوات خبرة (من 11-15 سنة) وبنسبة (20.5%)، يليهم (5 سنوات وأقل) وبنسبة (17.4%) وأخيراً حصل أفراد العينة الذين كانوا ضمن فئة الخبرة (16 سنة فأكثر) ما نسبته (11.9%)، وهي أدنى نسبة.

تحليل إجابات أسئلة البحث

هنا يتم عرض المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحديد الأهمية النسبية للمتغير المستقل، وأبعاد المتغير التابع، وقد اتبع الباحث قاعدة الأهمية النسبية والتي تستخدم للتعليق على درجات المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، وفقا لمقياس ليكرت الخماسي لبدائل الإجابة لكل عبارة، وكما هو موضح في الفصل الرابع.

أولا: تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7):

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

للعبارات التي تقيس مستوى التدوير الوظيفي

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية النسبية
رفع مستوى الأداء المالي	3.87	0.633	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج (SPSS) الإحصائي.

يلاحظ من نتائج الجدول(5-2) أعلاه أن مستوى الأهمية النسبية لمتغير رفع مستوى الأداء المالي كان مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام له (3.87)، وهذه النتائج تدل على أن البنوك التجارية تهتم بتطبيق (IFRS 7).

ثانياً: تطبيق (IFRS 7):

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

لعبارات تطبيق (IFRS 7) بأبعاده المختلفة

أبعاد المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الاهمية النسبية
الإفصاح عن مخاطر الإئتمان	3.56	0.614	3	متوسط
الإفصاح عن مخاطر السيولة	3.58	0.592	2	متوسط

الإفصاح عن مخاطر السوق	3.92	0.479	1	مرتفع
المقياس العام	3.69	0.485	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج (SPSS) الإحصائي.

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (5-3) أن مستوى الأهمية النسبية لمتغير مستويات تطبيق (IFRS 7) كان مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام له (3.69) وجاء مستوى الأبعاد ما بين متوسط ومرتفع، وجاء في المرتبة الأولى بعد (الإفصاح عن مخاطر السوق) بمتوسط حسابي مقداره (3.92) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة بعد (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان) بمتوسط حسابي (3.56) بأهمية نسبية متوسطة. وهذه النتائج تدل على أن البنوك التجارية في الأردن تهتم بمستوى الأداء بأبعادها مجتمعة.

إختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق) وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر أبعاد ذكاء الأعمال (مصادر البيانات- البيانات المتخصصة- المعالجة التحليلية للبيانات- التنقيب عن البيانات) في الأداء المنظمي في البنوك التجارية الأردنية، وكما هو موضح بالجدول الآتي:

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7)

المتغير التابع	ملخص الأنموذج Model summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية df	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة
رفع مستوى الأداء المالي	0.904	0.818	588.66	4	0.000	الإفصاح عن مخاطر الإئتمان	0.381	0.067	5.687	0.000
						الإفصاح عن مخاطر السيولة	0.161	0.024	6.708	0.000
						الإفصاح عن مخاطر السوق	0.235	0.025	9.400	0.000

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (5-4) أن معامل الارتباط (R=0. 904) يشير إلى العلاقة الموجبة والقوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (ابعاد (IFRS 7)) على المتغير التابع (رفع مستوى الأداء المالي) هو أثر ذو دلالة احصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (588.66) وبمستوى دلالة (Sig=0.000) وهو أقل من (0.05) حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.818) وهي تشير إلى أن (81.8%) من التباين في (رفع مستوى الأداء المالي) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد (IFRS 7)).

أما جدول المعاملات فقد اظهر أن قيمة β عند بعد (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان) قد بلغت (0.381) وان قيمة T عنده هي (5.687)، وبمستوى دلالة (Sig =0.000) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي، أما قيمة β عند بعد (الإفصاح عن مخاطر السيولة) قد بلغت (0.161) وان قيمة T عنده هي (6.708) وبمستوى دلالة (sig=0.000) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي وقد بلغت قيمة β عند بعد (الإفصاح عن مخاطر السوق) (0.235) وقيمة T عنده هي(9.400) وبمستوى دلالة (Sig =0.000) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق من تحليل يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسة الاولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق) وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

و انبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

أولاً- الفرضية الفرعية الأولى

$H0_1$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر الأئتمان وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر معيار الإفصاح عن مخاطر الأئتمان في رفع كفاءة الأداء المالي

المتغير التابع	ملخص الأنموذج Model summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
كفاءة الأداء المالي	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	f المحسوبة	درجة الحرية df	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة

	0.774	0.599	987.493	1	0.000	معيار الإفصاح عن مخاطر الإئتمان	0.774	0.081	9.556	0.000

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (5-5) إلى أن قيمة (r=0.774)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قيمتها (77.4%) وهي تعتبر مرتفعة (zikmund, 2000) بين معيار الإفصاح عن مخاطر الإئتمان ورفع كفاءة الأداء المالي.

ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.599) ، وهذا يعني أن بعد معيار الإفصاح عن مخاطر الإئتمان قد فسر ما مقداره (59.9%) من التباين في رفع كفاءة الأداء المالي ونسبة (40.1%) نتيجة عوامل أخرى لم يتناولها هذا البحث.

كما يتبين من جدول المعاملات ان قيمة (f) قد بلغت (987.493) عند مستوى ثقة (sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أيضاً أن قيمة (β= 0.774) أي أن التغير في وحدة واحدة في أحد أبعاد المتغير المستقل (معيار الإفصاح عن مخاطر الإئتمان) يؤدي إلى تغير بمقدار (77.4%) في المتغير التابع (رفع كفاءة الأداء المالي)، وأن قيمة (t =9.556) عند مستوى ثقة (sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

وبناء على ما سبق من تحليل، لا نقبل الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر الإئتمان وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

ثانياً- الفرضية الفرعية الثانية

$H0_2$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الإفصاح عن مخاطر السيولة في رفع كفاءة الأداء المالي

المتغير التابع	ملخص الأنموذج Model summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	f المحسوبة	درجة الحرية df	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة
كفاءة الأداء المالي	0.779	0.607	1021.233	1	0.000	معيار الإفصاح عن	0.779	0.84	9.274	0.000

								مخاطر السيولة	

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (5-6) إلى ان قيمة (r=0.779)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قيمتها (77.9%) وهي تعتبر مرتفعة (zikmund, 2000) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة ورفع كفاءة الأداء المالي.

ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.607)، وهذا يعني أن بُعد معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة قد فسر ما مقداره (60.7%) من التباين في الأداء المنظمي، ونسبة (39.3%) نتيجة عوامل أخرى لم تتناولها هذه الدراسة .

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (f) قد بلغت (1021.233) عند مستوى ثقة (sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أيضاً أن قيمة (β= 0.779) أي أن التغير في وحدة واحدة في أحد أبعاد المتغير المستقل (معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة) يؤدي إلى تغير بمقدار (77.9%) في المتغير التابع (رفع كفاءة الأداء المالي)، وأن قيمة (t =9.274) عند مستوى ثقة (sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

وبناء على ما سبق من تحليل، لا نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السيولة وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

ثالثاً- الفرضية الفرعية الثالثة

$H0_3$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السوق وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر لمعيار الإفصاح عن مخاطر السوق في رفع كفاءة الأداء المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	f المحسوبة	درجة الحرية df	Sig F* مستوى الدلالة		β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة
كفاءة الأداء المالي	0.789	0.623	1092.722	1	0.000	معيار الإفصاح عن مخاطر السوق	0.789	0.085	9.282	0.000

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (5-7) أن قيمة (r=0.789)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قيمتها (78.9%) وهي تعتبر مرتفعة (zikmund, 2000) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السوق ورفع كفاءة الأداء المالي.

ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.623)، وهذا يعني أن بُعد معيار الإفصاح عن مخاطر السوق قد فسر ما مقداره (62.3%) من التباين في رفع كفاءة الأداء المالي، ونسبة (37.7%) نتيجة عوامل أخرى لم يتناولها هذا البحث.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (f) قد بلغت (1092.722) عند مستوى ثقة (sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أيضاً أن قيمة (β= 0.789) أي أن التغير في وحدة واحدة في أحد أبعاد المتغير المستقل (معيار الإفصاح عن مخاطر السوق) يؤدي الى تغير بمقدار (78.9%) في المتغير التابع (رفع كفاءة الأداء المالي)، وأن قيمة (t =9.282) عند مستوى ثقة (sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

وبناء على ما سبق من تحليل، لا نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معيار الإفصاح عن مخاطر السوق وكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

13- الاستنتاجات

- تعتبر البنوك التجارية الأردنية من المنظمات الرائدة في معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق) وبالتالي الاهتمام في رفع كفاءة بالأداء المالي سعياً منها نحو التطور ومواكبة المستجدات الحديثة في بيئة الأعمال.
- تهتم البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بأبعاده المختلفة، وتركز اهتمامها على الإفصاح عن مخاطر السوق إيماناً منها بأهمية هذا البُعد في تحفيزها نحو مواجهة هذه المخاطر في أعمالها والتي لها دور في نجاحها واستمراريتها.
- إن الأهمية النسبية لأبعاد معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) في البنوك التجارية الأردنية كان مرتفعاً، وهذا يعني أن تلك البنوك تدرك أهمية تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) في كونه يمثل ممارسة مهمة في تحسين أدائها المالي.
- إن الأهمية النسبية لرفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة، وهذا يشير إلى اهتمام تلك البنوك برفع كفاءة الأداء المالي وكل ما يحقق لها مستوى مرتفعاً من هذا الأداء، وذلك من خلال العديد من الممارسات، من أهمها: الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر السوق.

14- التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، قام الباحث بتقديم جملة من التوصيات تتمثل في الآتي:

- الاستمرار بتعزيز أبعاد بتطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) من خلال تفهم البنوك التجارية لأهمية هذه الأبعاد بغية تحقيق مستوى مرتفع من الأداء المالي، وزيادة الكفاءة والفاعلية وتحقيق المزايا التنافسية التي تضمن إستمراريتها في السوق.
- على البنوك التجارية الأردنية الإستمرار بالاهتمام برفع كفاءة الأداء المالي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف.
- ضرورة نشر ثقافة الاهتمام بمعيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7) بين العاملين في البنوك التجارية الأردنية وتوعيتهم بأهميته وفوائده بهدف رفع كفاءة الأداء المالي وبما يحقق الأهداف المخطط لها.
- على البنوك التجارية الأردنية العمل على تدريب الموظفين باستمرار؛ وذلك ليكونوا قادرين على التكيف والتعامل بمهارة عالية مع المعايير، من خلال فتح مراكز تدريب خاصة بها، أو من خلال التعاون مع الجامعات ومعاهد ومراكز التدريب الرائدة.

قائمة المراجع

إبراهيم، أمل ميرغني (2017). إجراءات المراجعة التحليلية وأثرها على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي السوداني. مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 7(22)، الخرطوم، السودان.

إبراهيم، طارق وفيق (2020). اثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالية والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، 24(1)، 1-53.

أبوماضي، محمد عاطف (2020). أثر الافصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الريان، على محمد علي (2020). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، (40)، 91- 128.

الزحيلي، وهبة (2002). المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوي وحلول)، دار الفكر، سوريا، دمشق.

السامرائي، عمار عصام عبدالرحمن (2019). اثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصرف، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد 3(13)، 53-73.

الشمري، أرشد عبد الأمير جاسم (2020). مخاطر السيولة وعلاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي، مجلة الفنون والأدب وعلم الإنسانيات والاجتماع، (57)، 349- 386.

صلاح، أحمد عبدالله محمد احمد (2020). أثر المخاطر المنتظمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، 4(1)، 9-37.

عبد الوهاب، إنتصار طه (2018). أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي لقطاع البترول في مصر. مجلة الخدمة الإجتماعية. الجمعية المصرية للإخصائيين الإجتماعيين، (59)، ج 8.

عبدالحميد، علاء محمد شكري (2020). أثر مؤشرات السيولة والربحية والمديونية على المخاطر المنتظمة لأسهم قطاع العقارات المصرية، 40(1)، 3-22.

عبده، أحمد عبدالله خليل (2019). استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 23، العدد1، ص 647- 683.

العمار، رضوان (2020). دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، في المصارف التجارية التقليدية الخاصة في سورية.

كجي، أسماء (2018). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة محيط الدراسات والأبحاث القانونية، 2، 51 – 69.

مرزوق، عبدالعزيز علي (2020). تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (10)، 205- 254.

الملاح، شرين شوقي السيد (2019). تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي، مجلة الفكر المحاسبي، 23(3)، 1-50.

هاشم، نوار (2020). أثر المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المصرفية على تعظيم ثروة المساهمين، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، 42(43)، 109- 140.

وهيب، محمد السيد علي (2019). الإفصاح المحاسبي لنظام المحاسبة القومية في ضوء البعد البيئي، مجلة البحوث المالية والتجارية، (4)، 25- 49.

Agyei-Mensah, B.K. (2017), "The relationship between corporate governance mechanisms and IFRS 7 compliance: evidence from an emerging market", Corporate Governance, Vol. 17 No. 3, pp. 446-465

Aldhamari, R., Mohamad Nor, M.N., Boudiab, M. and Mas'ud, A. (2020), "The impact of political connection and risk committee on corporate financial performance: evidence from financial firms in Malaysia", *Corporate Governance*, Vol. 20 No. 7, pp. 1281-1305.

Freeman, R. E. (2012). Strategic management: A stakeholder approach. Cambridge university press.

Mnif, Y. and Borgi, H. (2020), "The association between corporate governance mechanisms and compliance with IFRS mandatory disclosure requirements: evidence from 12 African countries", Corporate Governance, Vol. 20 No. 7, pp. 1371-1392.

Mnif, Y. and Gafsi, Y. (2020), "A contingency theory perspective on the analysis of central government accounting disclosure under International Public Sector Accounting Standards (IPSAS)", Meditari Accountancy Research, Vol. 28 No. 6, pp. 1089-1117.

Nalukenge, I. (2019), "Board role performance and compliance with IFRS disclosure requirements among microfinance institutions in Uganda", International Journal of Law and Management, Vol. 62 No. 1, pp. 47-66.

Tabash, M. (2019), "An Empirical Investigation on the Relation between Disclosure and Financial Performance of Islamic Banks in the United Arab Emirates", Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 6 No 4 (2019) 27-35.